رسالة على تحقيق البسملة
للشيخ محمدِ الأميرِ المالكي (1232هـ)

د. عبداللطيف أبوبكر بن صالح
قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة مصراتة

أ. علي محمود الوتوات
قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة مصراتة

مقدِّمة

الحمد لله، أهلِ الحمدِ والثَّناء، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّدٍ خاتم المرسلين والأنبياء، وعلى آله الأنقياء، وصحابته النُّجباء. أمَّا بعد، فإنَّ البسملة أمرها عظيم، وفضلها عميم، وخيرها كثير، وأجرها كبير، شُرعت لذكر الله تعالى، في جميع الأحوال، وفي مختلف الأمور، فهي مطلوبة في الافتتاح، طلبا للعون، وتيمُّنًا، وتبرُّكًا، وبها افتُتح المصحف الشَّريف، وأجمع أهل العلم على أنَّها جزء آية من القرآن الكريم، قال الله تعال: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[1]، وقد ورد في السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة ما يرغِّب في الاستفتاح بها، والتَّحذير من تركها، قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "كلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فيه ببسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهْوَ أَبْتَرُ"[2]. وقد وردت الآثار والأحاديث في التَّأكيد على طلبها في أكثر من موضع، كالوضوء، والسَّفر، وغير ذلك... ولذا فقد ازدادت عناية أهل الفضل والعلم بها، فأفردوها بالتَّصنيف والتَّأليف، وكشفوا اللِّثام عمَّا فيها من أسرار لغويَّة، وبلاغيَّة، وقد كثر التأليف فيها حتَّى بلغ مبلغا جعل الشَّيخ الأمير يقول: "سَاقَنِي مُدبِّرُ المقاصدِ إلى مُطَالعةِ شرحِ الآجرُّوميَّةِ للشَّيخِ خالدٍ، فلمَّا أردتُ الافتتاحَ أرادَ حضورَ المجلسِ جماعةٌ من ذوي الأفهامِ الصِّحاحِ؛ لِمَا أنَّه أوَّلُ قِرَاءَتِي، فتأملتُ فإذا الكلامُ على البسملةِ مُبتذَلٌ مملولٌ، وذكرُ الشَّائعِ الذَّائعِ من شِيَمِ الجَهولِ". ثمَّ بيَّن مكانة تأليفه بين هذه المؤلَّفات، فقال: " فمنَّ عليَّ بأمورٍ ما سَمِعْتُها في هذا المقامِ من بيانٍ، وما رأيتُها فيه مَسْطُورَةً لِبَنَانٍ، فبعدَ ذلك الْتَمسَ منِّي غيرُ واحدٍ من الإخوانِ جمعَهَا، فأجبتُهُمْ، ضَامًّا إليها فوائدَ أخرى". ولذا فقد وقع الاختيار على تحقيق هذه الرِّسالة المباركة، فحقَّقناها تحقيقا علميًّا، عمِلْنا فيه بقدر الطَّاقة والإمكان، وقابلنا هذا النَّصَّ على ستِّ نسخ خطِّيَّة، وقدَّمنا لهذا التَّحقيق بدراسة للمؤلِّف،

وحياته الشَّخصيَّة والعلميَّة، وأثبتنا صحَّة نسبة الرِّسالة إليه، وزوَّدنا النَّصَّ بصور من النُّسخ الخطِّيَّة المعتمدة، وقد اجتهدنا وعلى الله التَّوفيق والقبول.

الشَّيخ محمَّد الأمير

اسمه ونسبه[3]:

هو الإمامُ العالمُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنُ أحمدَ بنُ عبدِ القادرِ بنُ عبدِ العزيزِ السَّنَباويُّ[4] الأزهريُّ المالكيُّ، المغربيُّ، الشَّهيرُ بالأميرِ، وهو لقبُ جدِّه الأدنى[5].

مولده: وُلِدَ بمصرَ في ذي الحِجَّةِ سنة 1154هـ، الموافق 1232م[6].

علمه ومكانته:

تعلَّمَ بالأزهرِ الشَّريفِ، فكان ذا مكانةٍ علميَّةٍ كبيرةٍ؛ فهو الأستاذُ العالمُ الفاضلُ، صاحبُ التَّآليفِ البارعةِ، والتَّحقيقاتِ الرَّائعةِ، شيخُ شيوخِ أهلِ العلمِ، وصدرُ صدورِ أهلِ الفهمِ، المتقنُ في العلومِ النَّقليَّةِ والعقليَّةِ، استنبطَ الفروعَ من الأصولِ، واستخرجَ نفائسَ الدُّررِ من بحورِ المنقولِ والمعقولِ[7].

شيوخه:

للعلَّامة محمَّد الأمير شيوخٌ عدَّة، تلقَّى عليهم علومَه، وسنكتفي بالإشارةَ إلى مَنْ اقتصرَ على ذكرِهم في ثَبَتِه، وهم عشرة[8]:

1- الشَّيخ يوسف الحِفْني (بعد1167هـ).
2- الشَّيخ محمَّد البُلَيْدي (1176هـ).
3- الشَّيخ أحمد الملَّوي (1181هـ).
4- الشَّيخ محمَّد الحِفْني (1181هـ).
5- الشَّيخ أحمد الجوهري (1182هـ).
6- الشَّيخ عليٍّ السَّقَّاط (1183هـ).
7- الشَّيخ حسن الجَبَرْتي (1188هـ).
8- الشَّيخ علي الصَّعيدي (1189هـ).
9- الشَّيخ عطيَّة الأجهوري (1190هـ).
10- الشَّيخ محمَّد التَّاوُدي بن سودة (1209هـ).

تلاميذه:

تصدَّر العلَّامةُ الشَّيخُ محمَّد الأميرُ للتَّدريسِ في حياةِ شيوخِهِ، فَبدَا أمرُه، واشتهرَ فضلُه، وذُكرَ في الآفاقِ، خصوصًا في بلادِ المغربِ، ووفدَ عليه الطَّالبُون، وأخذَ عنه من لا يعدُّ كثرةً، ولعلَّ أبرزَهُم[9]:

1- العلَّامة الشَّيخ محمَّد بن عرفة الدُّسوقي (1230هـ).

2- العلَّامة الشَّيخ أحمد الصَّاوي (1241هـ).

3- العلَّامة الشَّيخ محمَّد الأمير الصَّغير (ابن المؤلِّف)، (بعد 1253هـ).

4- العلَّامة الشَّيخ إبراهيم الباجوري (1277هـ).

مؤلَّفاته: صنَّفَ الشَّيخُ الأميرُ كتبًا كثيرةً، أشهرُها:

- بهجة الأنس والِائتناس شرح (زارني المحبوب في رياض الآس)، مطبوع طبعة حجر بمصر (دون تاريخ).
- تفسير سورة القدر، حقَّقه أ.د سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخيل، نشر في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1432هـ. كما نُشر بتحقيق: د. قتيبة فوزي الرَّاوي، تحت اسم: انشراح الصَّدر في بيان ليلة القدر (تفسير سورة القدر) بالجامعة الإسلاميَّة بالفلُّوجة، جامعة الأنبار، (ع 2/25).
- تفسير المعوَّذتين، منه نسخة بدار الكتب القوميَّة بمصر، تفسير تيمور، 25.
- ثبت الأمير المالكي، المسمَّى (سدُّ الأرب من علوم الإسناد والأدب)، مطبوع بمطبعة حجازي بمصر.
- ثمرُ الثُّمام في شرح آداب الفهم والأفهام. مطبوع بتحقيق: عبدالله سليمان العتيق، منشورات دار المنهاج بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ط1430/1هـ، 2009م.
- حاشية على شرح ابن تركي على العشماويَّة، فقه مالكيٌّ. لم أقف عليه منشورًا.
- حاشية على شرح الشَّنشوري على الرَّحبيَّة في علم الميراث. منه نسخة في الأزهريَّة بعنوان: حاشية الأمير على الفوائد الشَّنشوريَّة برقم: 338810.
- حاشية على شرح الشَّيخ خالدٍ الأزهريِّ على الآجُرُّوميَّة في علم النَّحو، وهو مطبوع بمطبعة بولاق 1286هـ.

- حاشية على شرح الشَّيخ عبد الباقي الزُّرقاني على شرح العزِّيَّة في الفقه المالكيِّ.
- حاشية على شرح الشَّيخ عبد السَّلام اللَّقَّاني على الجوهرة في التَّوحيد، وهو مطبوع بمطبعة بولاق 1296هـ، وبالأزهريَّة بمصر، وبمطبعة إحياء الكتب العربيَّة بمصر.
- حاشية على شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ الأنصاريِّ في علم النَّحو، وهو مطبوع بمؤسَّسة الإمام زيد بن على، 1856م.
- حاشية على شرح الملَّوي على السَّمرقنديَّة في الاستعارات، مطبوع بمطبعة الأزهريَّة بمصر 1304هـ.
- حاشية على كتاب مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشامٍ الأنصاريِّ في علم النَّحو، وهو مطبوع، على هامش مغني اللَّبيب بدار إحياء الكتب العربيَّة بمصر.
- رسالة في تحقيق البسملة، وهي موضوع بحثنا.
- رفع التَّلبيس عمَّا ما يسأل به ابن خميس. ذكره في إيضاح المكنون[10].
- شرح العلَّامة الأمير على رسالة الشَّيخ الصَّبَّان الَّتي ألَّفها في جملتي البسملة والحمدلة. منه نسخة بدار الكتب القوميَّة بمصر، تفسير تيمور، 269.
- شرح على منظومة شيخِه السَّقَّاط في التَّوحيد. حقَّقها: محمَّد ربيع محمَّد جوهر، ونال بها الماجستير من جامعة الأزهر 2012م.
- شرح غرامي صحيح في مصطلح الحديث. مطبوع ضمن مجموعة شروح لغرامي صحيح، بتحقيق: حقيق هشام بن محمَّد حيجر الحسني، المكتبة العصريَّة بيروت، 2010م.
- ضوء الشُّموع على المجموع، فقه مالكيٌّ. مطبوع بالمكتبة الأزهريَّة، بالقاهرة.
- كتاب إتحاف الأُنس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، في اللُّغة، مطبوع بعدَّة تحقيقات، منها: تحقيق د. محمود العامودي، بمجلَّة جمعيَّة القدس، غزة 2010م، وتحقيق د. محمَّد عمر بن حسين، بمجلَّة اللِّسان المبين، قسم اللُّغة العربيَّة، كلِّيَّة الآداب، جامعة طرابلس، العدد 2013/8م، وتحقيق أ. أشرف عيسى محمَّد، بمجلَّة البحوث الأكاديميَّة، مصراتة، العدد 2013/1م.
- كتاب الإكليل شرح مختصر خليل، فقه مالكيٌّ، مطبوع بتصحيح وتعليق: عبدالله الصِّدِّيق الغماري، بمكتبة القاهرة.

- الكوكب المنير، فقه مالكي، مطبوع بمطبعة الموسوعات، 1321هـ.
- مجموع الأمير، فقه مالكيٌّ، وهو مطبوع ضمن ضوء الشُّموع بالمكتبة الأزهريَّة بالقاهرة.
- مسائل لا يعذر فيها بالجهل على مذهب الإمام مالك (شرح منظومة بهرام)، طبع بتحقيق إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزَّيلعي، بدار الغرب الإسلامي بتونس ط1986/2م، ط2000/3م، نقلا عن طبعة المكتبة المحموديَّة بالأزهر، 1358هـ، 1939م.
- مسلسل عاشوراء، نُشر بتحقيق ثامر عبدالله داود، بالمجلَّة العراقيَّة، العدد 3/32.
- مطلع النَّيِّرين فيما يتعلَّق بالقدرتين. مطبوع بالمطبعة العموميَّة، 1986م.
- مناسك الأمير، مطبوع طبعة حجر، بمطبعة حسن الرَّشيدي 1281هـ.
- النخبة البهيَّة في الأحاديث المكذوبة على خير البريَّة طُبعت بالمكتب الإسلامي ببيروت، بتحقيق زهير الشَّاويش، ط1409/1هـ، 1988م.
- الوظيفة الشَّاذليَّة، مطبوع بدمشق، 1302هـ.

وفاته:

توفِّي الشَّيخ محمَّد الأمير – رحمه الله – يوم الإثنين عاشر ذي القعدة الحرام، سنة 1232هـ، وكان له مشهد حافل جدًّا، ودُفن بالصَّحراء بجوار مدفن الشَّيخ عبد الوهَّاب العفيفي، بالقرب من عمارة السُّلطان قايتباي، وكثر عليه الأسف والحزن[11].

نسبة الرِّسالة لمؤلِّفها:

لا شكَّ في نسبة هذه الرِّسالة للشَّيخ محمَّد الأمير، ومن الأدلَّة على ذلك:

- أنَّ النُّسخ الخطِّيَّة أثبتت هذه النِّسبة على صفحات عناوينها، وفي مقدِّمة الرِّسالة أيضا؛ حيث نقلت عبارة المؤلِّف الَّتي تثبت ذلك، وهي قوله: " فأقولُ بعونِ إلهي ومالِكِي، وأنا ذُو العُيوبِ محمَّدُ الأميرُ المالِكِي".
- أنَّ أسلوب المؤلِّف ومنهجه متَّفق مع أسلوبه ومنهجه في غير هذا الشَّرح، من مؤلَّفاته الأخرى، ومنها تفسير سورة القدر، وتفسير المعوَّذتين...
- أنَّ المؤلِّف أشار إلى هذا الشَّرح في أثناء شرحه على شرح الملَّوي على الاستعارات في اللَّوحة الرَّابعة؛ حيث قال: " وبقي مباحث شريفة أوردناها في شرح البسملة الكبير".

- أنَّ المؤلِّف ذكر في أثناء شرحه هذا أحد شيوخه، وهو الشَّيخ أبو الحسن العدوي، وقد ذكره في ثبت شيوخه، بل وافتتح به ثبته.

وصف النُّسخ المعتمدة:

اعتمدنا بعد توفيق الله تعالى في تحقيق هذه الرِّسالة على ست نسخٍ خطِّيَّة، وفيما يلي وصفها:

1- **النُّسخة الأولى**: نسخة جامعة الملك سعود، ورقمها 1957، وهي بخطِّ علي بن القاسم المجدلي، ونُسخت سنة 1255هـ، وتقع في 6 ق، ومسطرتها 23س، ومقاسها 24× 16 سم، وهي نسخة حسنة، وخطُّها نسخ مقروء، وبها آثار بلل، وأكل أرضة، وعليها تعليقات، وتصحيحات. ورمزت لها بالرَّمز (أ).

2- **النُّسخة الثَّانية**: نسخة جامعة الملك سعود، ورقمها 2298، وناسخها أحمد حسن، وتقع في 4 ق، ومسطرتها مختلفة، ومقاسها 22×16 سم، وهي نسخة حسنة، وخطُّها مشرقيٌّ معتاد. وهي خالية من التَّعليقات، ورمزت لها بالرَّمز (ب).

3- **النُّسخة الثَّالثة**: نسخة مكتبة بلديَّة الإسكندريَّة، ورقمها 11533، ولم يُذكر اسم ناسخها، ولا سنة النَّسخ، وتقع في 10 ق، ومسطرتها بين 15 – 16، ومقاسها 20×14 سم، وهي نسخة جيِّدة، وخطُّها مشرقيٌّ واضح، وعليها تعليقات وحواشٍ، ورمزت لها بالرَّمز (ج).

4- **النُّسخة الرَّابعة**: نسخة جامعة النَّجاح الوطنيَّة بفلسطين، ورقمها 38، وناسخها: شاكر بن محمَّد قالي النَّابلسي، ولم يذكر تاريخ النَّسخ، وتقع في 8 ق، ومسطرتها 19س، ومقاسها 20×15 سم، وهي نسخة حسنة، وخطُّها نسخ واضح، وهي خالية من التعليقات، وعليها نصٌّ وقفيَّة. وقد رمزت لها بالرَّمز (د).

5- **النُّسخة الخامسة**: نسخة دار الكتب القوميَّة بمصر، ورقمها 351 تفسير تيمور، وناسخها عبدالرَّحمن ابن الشَّيخ عبدالرَّحمن الشَّيخ البحيري، ولم يذكر تاريخ نسخها، وتقع في 10 ق، ومسطرتها 15 س، ومقاسها 17× 11 سم، وهي نسخة جيِّدة، وخطُّها نسخ واضح، وعليها تعليقات، وتملُّكات. وقد رمزت لها بالرَّمز (هـ).

6- **النُّسخة السَّادسة:** نسخة دار الكتب القوميَّة بمصر، ورقمها 394 تفسير تيمور، وناسخها: عمر خطَّاب، وتاريخ نسخها: 1261هـ، وتقع في 4 ق، ومسطرتها 23 س، ومقاسها 16.5× 12.5 سم، وهي نسخة ناقصة من أوَّلها يُقدَّر النَّقص بلوحتين تقريبا. وخطُّها نسخ واضح، وهي خالية من التَّعليقات. وقد رمزت لها برمز (و).

نماذج من النُّسخ:

اللَّوحة الأولى النُّسخة (أ)

اللَّوحة الأخيرة النُّسخة (أ)

اللَّوحة الأولى النُّسخة (ب)

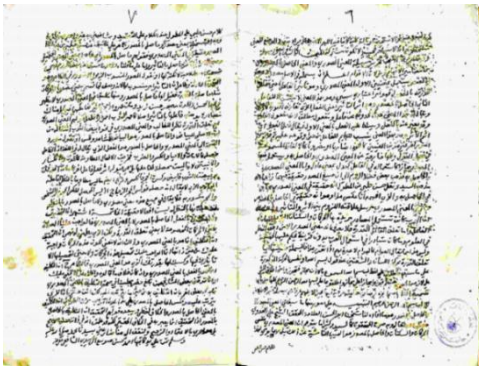

اللَّوحة الأخيرة النُّسخة (ب)

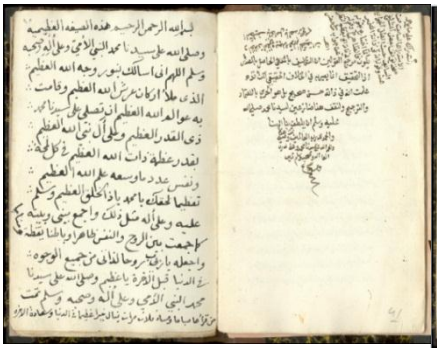

اللَّوحة الأخيرة النُّسخة (ج)

اللَّوحة الأولى النُّسخة (ج)

اللَّوحة الأخيرة النُّسخة (د)

اللَّوحة الأولى النُّسخة (د)

اللَّوحة الأولى النُّسخة (هـ)

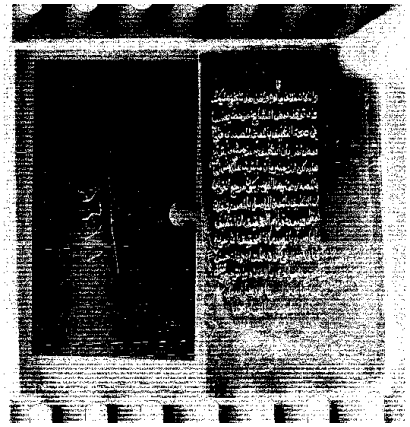

اللَّوحة الأخيرة النُّسخة (هـ)

اللَّوحة الأولى النُّسخة (و)

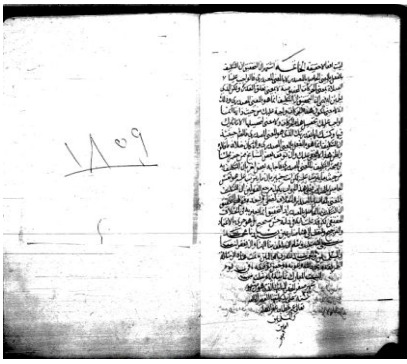

اللَّوحة الأخيرة النُّسخة (و)

منهج التَّحقيق:

- اعتمدنا النُّسخة (أ) أصلا، وكتبناها كتابة إملائيَّة حديثة، مع مراعاة علامات التَّرقيم.
- ضبطنا من النَّصِّ ما يحتاج إلى الضَّبط.
- قابلنا ما نسخناه على بقيَّة النُّسخ الأخرى، فإذا وقع خطأ أو نحوه في النُّسخة الَّتي اتَّخذناها أصلا صوَّبناه من بقيَّة النُّسخ، لا سيَّما وأنَّ ناسخها أذن لمن وقف على خطأ أن يصحِّحه.
- في جلِّ النُّسخ استخدم النُّسَّاخ بعض الاختصارات، مثل: ح = حينئذ، والظ = الظَّاهر، وش = شرح، فقمنا بكتابة الكلمة الَّتي يرمز لها الاختصار.

هذه رسالةٌ على تحقيقِ البَسْمَلَةِ للشَّيخِ محمَّدٍ الأميرِ المالكي غُفِرَ له آمين آمين وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ[12]/ل**1**و/

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أمَّا بعدَ حَمْدِ اللهِ على أفضالِه[13]، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه، فأقولُ بعونِ إلهي[14] ومالِكِي، وأنا ذُو الُعيوبِ محمَّدُ الأميرُ المالِكِي:

لما كان منتصَفُ شَهْرِ ذِي الحِجَّة من سنةِ ثلاثٍ وسبعينَ ومائةٍ وألفٍ، وهي تمامُ عشرين سنةً من سِنِّي، وسبعِ سنينَ من اشتغالِي بالعلمِ، سَاقَنِي مُدبِّرُ[15] المقاصدِ إلى مُطَالعةِ شرحِ الآجرُّوميَّةِ للشَّيخِ خالدٍ[16]، فلمَّا[17] أردتُ الافتتاحَ أرادَ حضورَ المجلسِ جماعةٌ من ذوي الأفهامِ الصِّحاحِ؛ لِمَا أنَّه أوَّلُ قِرَاءَتِي، فتأملتُ فإذا الكلامُ على[18] البسملةِ مُبتذَلٌ[19] مملولٌ، وذكرُ الشَّائعِ الذَّائعِ من شِيَمِ الجَهولِ، فرَكِبتُ جوادَ فِكْرِي، متوجِّهًا لخالِقِي ووليِّ أمرِي، فمنَّ عليَّ بأمورٍ ما سَمِعْتُها في هذا[20] المقامِ من بيانٍ، وما رأيتُها فيه مَسْطُورَةً لِبَنَانٍ، فبعدَ ذلك الْتَمسَ منِّي غيرُ واحدٍ من الإخوانِ جمعَهَا، فأجبتُهُمْ، ضَامًّا إليها فوائدَ أخرى، مُبْتَهِلًا إلى اللهِ تعالى بحبِيبِهِ المقبولِ عندَهُ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أن يجعَلَنِي ممَّنْ لا يُشْرِكُ غيرَهُ مَعَهُ.

وانحصَرَ الكلامُ في ثلاثةٍ[21] مباحِثَ، وتنبيهٍ، وخاتمةٍ، ونسألُ اللهَ حُسْنَ البَادِيَةِ والخاتِمَةِ.

[المبحثُ الأوَّلُ][22] في (أبتر) من قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم: **"كلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فيه ببسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهْوَ أَبْتَرُ"**[23].

معلومٌ أنَّ أصلَ الأبترِ[24]: الحيوانُ الَّذي لا ذَنَبَ له[25]. والمرادُ من هذا التَّركيبِ الشَّريفِ أنَّه[26] ناقِصٌ شرعًا، فهو إمَّا تشبيهٌ بليغٌ[27] بحذفِ الأداةِ، أي: كأبترٍ، أو استعارةٌ تبعيَّةٌ[28]، شبَّه النُّقصانَ الشَّرعيَّ بنُقصانِ الذَّنَبِ بجامعِ القُبْحِ[29]، واستعارَ اسمَ المشبَّهِ /ل1 ظ/ به، وهو لفظُ (أبتر) [30] للمشبَّهِ، ثمَّ اشتَقَّ منه[31] (أبتر) بمعنَى ناقصٌ شرعًا؛ لأنَّ (أبتر) اسمُ فاعلٍ بَتِرَ، كحَمِرَ فهو أحْمَر.

وإن قُلتَ: كيفَ الاستعارةُ مع الجمعِ بين الطَّرفينِ على وَجْهٍ يُنبِئُ عنِ التَّشبيهِ؛ إذِ المشبَّهُ موضوعٌ، والمشبَّهُ بهِ محمولٌ[32]؟

قلتُ على مذهبِ السَّعْدِ[33] في نحوِ: (زيدٌ أسدٌ) من أنَّ المشبَّه كلِّيُّ الموضوعِ، أي: مفهومُ شجاعٍ، وقياسُهُ هنا مفهومُ أمرٍ ناقصٍ شرعًا، والمذكورُ جزئيُّ المشبَّهِ لا نفسُهُ فـ (ما) هنا[34] بمنزلةِ كلِّ فردٍ من أفرادِ الشُّجاعِ الَّذي هو[35] أسدٌ[36].

أو مجازٌ مرسلٌ[37]- [38] علاقَتُهُ الإطلاقُ، وذلك أنَّ أصلَ البَتْرِ نقصانُ الذَّنَبِ، فأُريدَ به مطلقُ النَّقصِ، ثمَّ استُعمل في النَّقصِ الشَّرعيِّ، إمَّا من حيث إنَّه جزَيْءٌ من جُزيئاتِ المطلقِ فهو مجازٌ مرسلٌ بمرتَبَةٍ[39]، أو بعد نقلِهِ له بخصوصِهِ لعلاقةِ التَّقييدِ[40]، فهو مجازٌ مرسلٌ بمرتبتَيْنِ، أي أنَّه مجازٌ على مجازٍ[41]، والظَّاهرُ أنَّه يجري فيه ما جرَى في الاستعارةِ من المسْتَعَارِ[42]، وعرَّج[43] على منعه الفهَّامةُ عصامُ الدِّينِ[44] قائلا: هو أخذُ الشَّيءِ من غيرِ مالِكِه، أي إنْ أُلحقَ في اللَّفظِ إنَّما هو للمعنى الحقيقيِّ، والمجازيُّ أخذَهُ تطفُّلًا، فكيف يُعِيرُهُ للغيرِ[45]؟ ولكنَّ الظَّاهرَ جوازُهُ؛ لأنَّ المعنى المجازيَّ حصلَ له استحقاقٌ في اللَّفظِ؛ حيث نُقلَ[46] له بالعلاقةِ خصوصًا، و [قد][47] قالوا[48] إنَّ المجازَ موضوعٌ وإنْ[49] [كان][50] وضعًا ثانويًّا[51]- [52] فيُستَعَارُ منه بناءً على هذا الاستحقاقِ، وعلى الجوازِ، فعلاقةُ[53] المجازِ[54] الثَّاني تعتبر بينَهُ وبين المجازِ الأوَّلِ كما قرَّرنا، لا[55] بينَه وبين المعنَى الحقيقيِّ، فقولُهم في تعريفِ المجازِ: "العلاقة"، لا يُقال بين /ل2 و/ المعنَى الحقيقيِّ والتَّحقُّزيِّ[56]، بل يُقال بين المتحقَّزِ عنه أعمُّ من أن يكونَ حقيقةً، أو مجازًا، والمتحقَّزِ[57] إليه، أو مجازٌ مرسلٌ علاقته اللُّزوم؛ لأنَّه يلزمُ من نُقصانِ الذَّنَبِ نَقصُ قَدْرِ الدَّابَّة وقبحُها، وعلى كلٍّ من تقريرَيِ[58] المجازِ المرسلِ في (البتر) [59] اشتُقَّ[60] منه (أبتر) بمعنى: ناقصٌ، فهو مجازٌ مرسلٌ تبعيٌّ، ولم يقع من القَوْمِ[61] تصريحٌ بتقسيمِ المجازِ المرسلِ إلى تبعيٍّ وأصليٍّ كما في الاستعارةِ.

قال العلَّامةُ السَّمرقنديُّ[62] في حواشِي رسالَتِه: لكن[63] ربَّما يُشعرُ بذلك كلامُهم. قال في المفتَاحِ: ومن أمثلةِ المجازِ قولُه تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[64]- [65]، استعملَ (قرأتَ) مكانَ أردتَ القراءَةَ، أي: ليصحَّ[66] طلبُ الاستعاذةِ[67] حينئذ استعمالًا مجازيًّا[68]؛ لكون القراءَةِ مسبَّبةً عن إرادَتِها، فاستعمَلَ المشتقَّ بتبعيَّة المصدرِ، وجُوِّزَ في شرحِ التَّلخيصِ أن يكون (نطقَتْ) في: (نطقَتِ الحالُ[69]) مجازًا مرسلًا عن (دلَّت)، باعتبارِ أنَّ[70] الدَّلالَةَ لازمةٌ للنُّطقِ، فافهم! انتهى كلامُ السَّمرقنديِّ[71].

وبحثَ فيه المولَى عصامُ الدِّينِ بأنَّا لا نسلِّمُ أنَّ قصدَ المفتاحِ، وشرحِ التَّلخيصِ أنَّ المجازَ في الفعلِ تَبَعٌ له في المصدرِ، وإنَّما القصدُ أنَّ[72] التَّجوُّزَ في الفعلِ نفسِهِ ابتداءً، لكنَّ العلاقةَ فيه باعتبارِ بعضِ الأجزاءِ، وهو المصدرُ دون كلِّ جزءٍ من مدلُولِه[73]. وقوَّى بحثَه بعضُ مَنْ حشَّاهُ[74] بأنَّا[75] في غُنيةٍ عن كونِ المرسلِ تبعيًّا[76]؛ وذلك لأنَّه لا يقتضِي التَّشبيهَ الَّذي يستدعِي[77] استقلالَ الطَّرفين ليصحَّ وصفُهما[78] بوجهِ الشَّبَهِ، وحينئذٍ فلا مانعَ من جَرَيَانِه في غيرِ المستقِلِّ ابتداءً بلا تَبَعٍ[79]. والَّذي أفهَمُه أنَّ الحقَّ ما قالَه العلَّامةُ السَّمرقنديُّ، وذلك /ل2ظ/ أنَّ[80] المجازَ المرسلَ لا بدَّ له من علاقةٍ يتَّصفُ بها الطَّرفانِ، وحينئذٍ لا بدَّ أن يكونُ طَرَفَاهُ مستقلَّيْنِ؛ لقولهم[81] إنَّه لا يوصفُ إلَّا ما كان مستقلًّا قارَّ الذَّاتِ، ولا يظهرُ فرقٌ بين الوصفِ بوجْهِ الشَّبَهِ، والوصْفِ بعلاقَةِ المجازِ المرسلِ، ألَا ترى أنَّ الشَّيءَ الواحدَ[82]، كالسَّببيَّةِ يكونُ وجهَ[83] شَبَهٍ[84]، وعلاقةً للمجازِ[85] [المرسلِ][86]، كاستعمالِ[87] النُّطقِ في الدَّلالةِ يُحتملُ أنَّه مجازٌ مرسلٌ علاقَتُهُ السَّببيَّةُ؛ لأنَّ النُّطقَ سببُ الدَّلالةِ، وأنَّه استعارةٌ؛ بأنْ شُبِّهتِ الدَّلالةُ بالنُّطقِ، بجامعِ السَّببيَّةِ، أي كونُ كلٍّ منهما سببًا[88] لفهمِ المرادِ، على [أنَّ][89] تعليلَهم للتَّبعيَّةِ[90] في الاستعارةِ مُعْتَرَضٌ بأنَّا نجدُ غيرَ قارِّ الذَّاتِ يُوصَفُ، قالوا: حركةٌ بطيئةٌ وسريعةٌ، وزمنٌ طويلٌ وقصيرٌ، وكلاهُمَا غيرُ قارِّ الذَّاتِ؛ ضرورةَ أنَّ أجزاءَهما[91] لا تجتمعُ في الوجودِ، [و][92] بأنَّ من المشتقَّاتِ ما معناهُ مستقلٌّ، قارُّ الذَّاتِ، كأسماءِ المكانِ، والآلةِ، فمقتضاه أن تجرِي[93] الاستعارةُ فيهما أصليَّةً، وعمومُ كلامِهم يخالِفُهُ، وحيثُ كان التَّعليلُ المذكورُ منتقَدًا فلا يعوَّلُ عليه، فلو سُلِّمَ أنَّه تخلُّفٌ في المجازِ المرسلِ فتخلُّفُهُ لا يُوجبُ تخلُّفَ الحُكمِ، فتقويةُ بعضِ المحشِّينَ لبحثِ[94] العِصَامِ[95] ليسَتْ على ما ينبَغِي.

[المبحثُ][96] الثَّاني في الباءِ

اِعْلَمْ أنَّ الباءَ كبقيَّةِ حروفِ الجرِّ، تأتي لمعانٍ مختلفةٍ مفصَّلةٍ في كتبِ النَّحوِ[97]، فَيَرِدُ سؤالٌ، هل هي من الألفاظِ المشترَكةِ، كاشتراك (عين) بين معانيها[98]؟

وتحقيقُ جوابِهِ[99] أنَّ الباءَ مثلًا لها اعتباران:

الأوَّلُ: اعتبارُها بالنِّسبةِ لمعانيها الكلِّيَّةِ، كالاستعانةِ والمعيَّةِ... إلى آخره[100].

الثَّاني: بالنِّسبةِ إلى أفرادِ[101] كلِّ معنًى كلِّيٍّ، كالاستعانةِ بالقلمِ [على الكتابةِ، وبالسِّكِّينِ][102] على الذَّبحِ، وهكذا، وفي كلِّ اعتبارٍ قولٌ يخصُّه.

القولُ في الِاعتبارِ /ل3و/ الأوَّلِ: اِعْلَمْ أنَّ المعانيَ الواردَ فيها حرفُ الجرِّ يُنظرُ، إمَّا إنْ لم تكن متبادِرَةً من حرفٍ آخرَ غيرِه، فيُحكمُ بأنَّ هذا الحرفَ مشترِكٌ بينها[103] وضعًا؛ كالاستعانةِ، والسَّببيَّةِ، والتَّعديةِ الخاصَّةِ، والمعيَّةِ، بالنَّظرِ للباءِ، فالباءُ مشترِكةٌ بين هذه الأمورِ قطعًا؛ لأنَّها لا تتبادرُ من غيرِها، مع كونِها وَرَدَتْ لها[104] في العربيَّةِ، والأصلُ الحقيقةُ.

وأمَّا إن كانت متبادِرَةً من حرفٍ آخرَ غيرِه، كالِابتداءِ والانتهاءِ بالنَّظرِ للباءِ[105]؛ فإنَّ الأوَّلَ متبادِرٌ من لفظِ "مِنْ" والثَّانيَ من لفظِ "إلى"، فهذا وقعَ فيه خلافٌ، مذهبُ البصريِّين ردُّهُ من أصلِهِ؛ لأنَّ مذهَبَهُم أنَّ المعنَى إذا تبادَرَ من حرفٍ جارٍّ فهو لَهُ، ولا ينُوبُ[106] عنه غيرُه فيه بقياسٍ، كما أنَّ أحرفَ[107] النَّصبِ والجزمِ[108] كذلك، فإن وَرَدَ ما يُوهِمُ[109] ذلك أوَّلُوهُ إمَّا بتضمينٍ[110] كما في قولِهِ[111]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[112]

فلا يُسلِّمونَ [أنَّ][113] الباءَ هنا بمعنى (مِنْ)، بل يقولون: (شربنَ) مضمَّنٌ معنَى (رَوِينَ)، والباءُ باقيةٌ على معناها، وكما في: ﴿ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [114]، فلا يسلِّمونَ أنَّ (الباءَ) بمعنى (إلى)، بل هي على معناها، و(أَحْسَنَ) مُضمَّنٌ معنَى (لطُفَ)، وإمَّا بتجوُّزٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[115]؛ فالاستعارةُ المشهورةُ على مذهبِهِم، ومذهبِ جُمهورِ الكوفيِّين، وبعضِ المتأخِّرين جوازُ[116] نيابةِ حروفِ الجرِّ بعضِها عن بعضٍ بلا شُذُوذٍ، قال[117] في المغني: "وهو[118] أقلُّ تعسُّفًا"[119]، فعليه حرفُ الجرِّ مشترِك[120] وضعًا بين جميعِ ما وَرَدَ له، ولا ينافِيهِ ذكْرُ النِّيابةِ؛ لأنَّهم لما رأوا هذا المعنى متبادِرًا من هذا الحرفِ أكثرَ من تبادُرِهِ من الآخرِ /ل3 ظ/ حكمُوا بأنَّ الآخرَ نائبٌ[121]، وإن كان[122] كلٌّ منهما يُستعملُ فيه[123] حقيقةً، فمِن هذا يُقال: إنَّ (في) [في][124] الآيةِ المتقدِّمةِ على مذهبِهم بمعنى (على)، ولا تجوُّزَ، ولا شيءَ، فحقِّقْ هذا المقامَ؛ فكثيرًا[125] ما تقعُ فيه الأوهامُ!

القولُ في الِاعتبارِ الثَّاني: حيثُ تحقَّقَ أنَّ الباءَ مشترِكةٌ بين الاستعانةِ وغيرِها، فهي موضوعةٌ لكلِّ واحدٍ، فنقولُ: اُختُلِفَ في معنى وضْعِهَا للاستعانةِ مثلًا، فقيل: إنَّ معناها[126] أنَّها وُضِعَتْ بمفهومِها[127] الكلِّيِّ، لكن لا يُستعمل إلَّا في جزئيٍّ؛ كالِاستعانةِ بخصوصِ القلمِ على الكتابةِ في (كتبتُ[128] بالقلمِ)، وهو مذهبُ شيخِ المحقِّقينَ السَّعدِ[129]،ومن تبعَهُ[130].

ورُدَّ بأنَّه يلزمُ عليه أنَّها مجازٌ، لا حقيقةَ له؛ إذْ هي مستعمَلَةٌ دائمًا في غيرِ ما وُضعتْ له.

والجوابُ: أنَّا نمنعُ كونَها مجازًا؛ إذِ اِستعمالُ ما وُضعَ للعامِّ في أفرادِه حقيقةٌ من حيث احتواءُ الفردِ على العامِّ، و[131] أنَّه من جزئيَّاتِه وإن كان مجازًا إنِ اسْتُعمِلَ فيه من حيثُ خصوصُه، ونحن نَبْنِي على الأوَّلِ، على أنَّ مذهبَ المتقدِّمين كما نقَلَهُ الأستاذُ بدرُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ مولانا محمَّدُ الحِفْنِيُّ[132]- [133] في حاشِيتِه[134] [على][135] السَّمرقنديِ[136] على رسالةِ الوَضْعِ أنَّ[137] استعمالَ العامِّ في الخاصِّ[138] حقيقةٌ مطلقًا، ويقولون: (اللَّامُ) في قولِهم: "الحقيقةُ كلمةٌ مستعمَلَةٌ[139] فيما وُضِعَتْ له": ليست صلةً للوضعِ[140]، بل هي لامُ العلَّةِ، ولا شكَّ أنَّ العامَّ وُضعَ لأجلِ أن[141] يُستعمَلَ في خاصٍّ[142] معيَّنٍ[143]. انتهى[144] بالمعنى[145].

قلتُ: وليس المرادُ أنَّه ما وُضعَ[146] إلَّا لأجلِ الاستعمالِ في خاصٍّ[147]، والإلزامُ أنَّ الكلِّيَّ[148] الطَّبيعيَّ مجازٌ، نحوَ: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، وهو أبعَدُ مِنْ[149] أن يُلتفتَ له[150]، بلِ المرادُ أنَّه وُضعَ [لأجلِ][151] أن يُستعملَ في خاصٍّ[152]، كما أنَّه وُضعَ لأجلِ الاستعمالِ في العامِّ[153]، ثمَّ[154] لو سلَّمنا أنَّ استعمالَ العامِّ في الخاصِّ مجازٌ، فلا ضَرَرَ في مجازٍ لا حقيقةَ له في الِاستعمالِ؛ إذْ وجودُ المعنى /ل4و/ الحقيقيِّ كافٍ في صحَّةِ التَّجوُّزِ بالعلاقةِ[155]، وإن لم[156] يُستعملْ فيه اللَّفظُ، ألا ترى[157] (الرَّحمن)؟ فإنَّ[158] حقيقَتَه[159]: رقيقُ القلبِ[160]، ولم يُستعملْ إلَّا في جانبِ الحقِّ، بمعنى مُريدِ الإنعامِ، أو فاعلِه. وقيل معناه أنَّها موضوعةٌ لكلِّ جزءٍ من جزيئاتِ هذا المفهومِ الكلِّيِّ[161]، لكنْ مستحضرةٌ بالأمرِ الكلِّيِّ[162]، وهو مذهبُ العلَّامةِ[163] عبدِ الرَّحمنِ عضُدِ الملَّةِ والدِّينِ[164]، ومن تَبِعَهُ[165]. وقولُه: "مستحضرةٌ بأمرٍ كلِّيٍّ"، أي: لتعذُّرِ استحضَارِ الأفرادِ كلِّها، إنَّما يأتي على أنَّ الواضعَ غيرُ اللهِ، كما[166] هو ظاهرٌ، والصَّحيحُ خلافُهُ، وزيادةُ تحقيقِ المذهبيْنِ، وما يَرِدُ عليهما ليس هذا محلُّه.

والَّذي يخصُّنا هنا هلِ الباءُ بالنَّظَرِ لإفرادِ الاستعانةِ مثلًا مشتَرَكٌ لفظيٌّ، كـ (عينٍ) بالنَّظر لمعانيها؟، فنقولُ: قال العلَّامة العصامُ في شرحِ رسالةِ الوضعِ: إنَّ الموجودَ في كُتُبِ الميزانِ[167] والأصولِ[168] أنَّ المشتَرَكَ: ما تعدَّدَ معناه بلا واسطةِ نقلٍ، وكان حقيقةً في

الجميعِ. قال: ولم نظفرْ[169] بزيادةِ تعدُّدِ الوضعِ صريحًا إلَّا للسَّيِّدِ قُدِّسَ سرُّهُ، مخرِجًا بها[170] العامَّ من المشترَكِ، لكنَّ هذه الزِّيادةَ تحتاجُ لسَنَدٍ، والظَّنُّ بسيِّدِ المحقِّقينَ أنَّه ظفِرَ بسندٍ. انتهى كلامُ العصامِ بالمعنَى[171]- [172].

فعلى ما ذكرَه أوَّلًا[173] تكونُ الباءُ بالنَّظَرِ لأفرادِ[174] الِاستعانةِ مثلًا مشترَكٌ على كِلَا القولينِ السَّابقين، وعلى ما نَقَلَهُ ثانيًا[175] عنِ السَّيِّد[176]، فهي على[177] قولِ السَّعدِ ليست من المشترَكِ اللَّفظيِّ؛ بل من العامِّ المتَّحِدِ الوضعِ، كالإنسانِ في أفرادِهِ، وأمَّا على كلامِ العضُدِ فالظَّاهرُ أنَّها مشتركةٌ[178]؛ لِمَا أنَّها موضوعةٌ لكلِّ فردٍ، وهذا كافٍ في تعدُّدِ الوضعِ، والِاستحضارُ بآلةٍ كلِّيَّةٍ[179] لا يُنافيهِ، اللَّهمَّ إلَّا أن يُرادَ تعدُّدُ الوضعِ للمعنَى /ل4ظ/ مستحضرًا[180] بذاتِهِ، لا بشيءٍ آخرَ، فحينئذٍ لا تكون مشترَكَةً.

[المبحثُ الثَّالثُ][181] في معنى الْبَسْمَلَةِ

وقد تضمَّن هذا المبحثُ[182] تحريرَ مسألةِ[183] المعنى المصدريِّ، و[المعنى][184] الحاصلِ بالمصدرِ، وهي من مضاميرِ[185] الأفهامِ، ومزلَّاتِ الأقدامِ.

اِعْلَمْ أنَّ البسملةَ في الأصلِ مصدرٌ، كدَحْرَجَة، والمصدرُ يُستعملُ بمعنيينِ:

الأوَّلُ: المعنى المصدريُّ[186] وهو تأثيرُ[187] الفاعلِ، أعنى تعلُّقَ قدرَتِه بالمفعولِ، فهو أمرٌ اعتباريٌّ نسبيٌّ[188]، وهو بهذا المعنَى لا يُنسبُ إلَّا للفاعلِ.

الثَّاني الحاصلُ[189] بالمصدريِّ[190]، وهو أثرُ التَّأثيرِ، أعنى[191] الفعلَ الَّذي تُقارِنُه القدرةُ، كالحركاتِ، والسَّكناتِ[192]، ويُقال له بهذا المعنى[193] (حدثٌ)؛ لحدوثِهِ عن فاعلٍ، ومفعولٍ مطلقٍ[194]؛ لأنَّه مفعولُ الفاعلِ[195]، وقد يُعبَّرُ عنه بالفعلِ، ويُسلَّطُ عليه الفعلُ بالمعنى الأوَّلِ، فيُقال: فعلُ الفِعْلِ، أي: أثَرُ الأثَرِ، وهو بهذا المعنَى يُنسَبُ للفاعلِ من حيثُ وقوعُه منه، وللمفعولِ من حيثُ[196] وقوعُه عليه، ثمَّ قد تُوجد أمورٌ[197] أُخرُ غيرَ هذين المعنيَيْنِ، كالكَوْنِ ضاربًا أو مضروبًا، وكالألفاظِ المسموعةِ في فعلِ القولِ، وكلُّها خارجةٌ عن المعنى المصدريِّ، والحاصلِ به، ويُستعملُ فيها المصدرُ مجازًا، كاستعمالِهِ في الفاعِلِ، ك (عدل) بمعنى (عادل)، وأمَّا المعنى المصدريُّ، والحاصلُ به فذهبَ بعضُ فضلاءِ[198] الرُّومِ إلى أنّ صِيَغَ المصدرِ حقيقةٌ فيهما[199]، زاعمًا أنَّه مذهبُ السَّيِّدِ، ونُقِلَ عن حَسَن جَلَبِي[200] على المطوَّلِ أنَّه حقيقةٌ في المعنى المصدريِّ، مجازٌ[201] في الحاصلِ به[202]. والَّذي أفهمُهُ أنا[203]

عكسُ هذا، وهو أنَّه حقيقةٌ[204] في الحاصلِ بالمصدريِّ[205]، مجازٌ في المعنى المصدريِّ[206]، مرسلٌ علاقتُه اللُّزومُ بين الأثرِ والتَّأثيرِ، وذلك أنَّ العربَ كانت تستعملُ المصادرَ مُرِيدةً[207] بها الحركاتِ والسَّكناتِ /ل5و/ الَّتي يفعلُها الفاعلُ، وأمَّا تعلُّقُ القدرةِ فلا يَعرفُ أنَّه معنًى المصدرِ إلَّا من دقَّقَ النَّظرَ في العلومِ، وما كان مُتبادَرًا في استعمالِ العربِ بدونِ قرينةٍ يُحكمُ عليه بالحقيقةِ، وليس هذا[208] ممَّا يُقالُ: "العوامُّ كالهوامِّ، لا عبرةَ بهم"[209].

إذا تقرَّرَ هذا فالبسملةُ حقيقتُها إمَّا تعلُّقُ القدرةِ بحركةِ اللِّسانِ والشَّفتينِ عند قولِ بسمِ اللهِ[210]، أو نفسُ[211] الحركةِ المذكورةِ[212] على ما سبقَ، فأُطلقَتْ على لفظِ (بسمِ اللهِ) المسموعِ بالأُذُنِ[213] مجازًا[214] من إطلاق الشَّيءِ على لازمِهِ المسبَّبِ عنه، ثمَّ تجوَّزُوا مجازًا على مجازٍ، وأطلقُوها على (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ) كلِّها[215]، من بابِ تسميةِ الكلِّ باسمِ الجزءِ، وصارتْ حقيقةً عُرفيَّةً فيها؛ بحيثُ لا يُفهمُ عُرفًا من (بسملةٍ) [216] عند الإطلاقِ إلَّا (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ).

التَّنبيهُ على أمورٍ منها:

- ما سبق في المعنى المصدريِّ[217]، والحاصلِ بالمصدريِّ[218] هو ما أفادَهُ لنا شيُخُنَا أبو الحسنِ العلَّامةُ المحقِّقُ الشَّيخُ عليٌّ العَدَوِي[219] حفظهُ اللهُ، وبه صرَّحَ المحقِّقُون، كالسَّيِّدِ[220]، وكثيرًا ما يُتوهَّم أنَّ المعنى المصدريَّ نفسُ الحركاتِ والسَّكناتِ، والحاصلَ بالمصدرِ هو الهيئةُ[221] النَّاشئةُ عن ذلك، بل ربَّما[222] يومئُ لهذا كلامُ حَسَن جَلَبِي على المطوَّلِ عند الكلامِ على التَّعقيدِ[223]، وشافهني به غيرُ واحدٍ.
- ومنها أنَّ وجهَ التَّسميةِ بمعنًى مصدريٍّ، وحاصلٍ بالمصدرِ ظاهرٌ على ما سبقَ عن[224] حسن جَلَبِي من أنَّ لفظَ المصدرِ[225] حقيقةٌ[226] في المعنى المصدريِّ، فقولُهم: (حاصلٌ بالمصدرِ)، أي: حاصلٌ بمعنَى المصدرِ الحقيقيِّ، وهو ظاهرٌ؛ إذِ الأثرُ حاصلٌ بالتَّأثيرِ. وأمَّا على ما قُلناه لَكَ، وما سبقَ عن بعضِ [فضلاءِ][227] الرُّومِ فهي تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ لا نُكتةَ لها. أو تقولُ: المصدرُ المنسوبُ إليه محلُّ الصُّدورِ في /ل5 ظ/ الظَّاهرِ، وهو القدرةُ الحادثةُ، وظاهرٌ أنَّ التَّأثيرَ أمرةٌ منسوبٌ لها؛ لأنَّه وصفٌ لها، فسمِّيَ معنًى مصدريًّا، والحركاتُ مثلًا حاصلةٌ بالقدرةِ، فقيل لها حاصلٌ [بالمصدرِ][228].
- ومنها ما سبق في المعنى المصدريِّ لا يظهرُ في نحوِ: الحُسنِ والموتِ، مصـــدرُ حَسُنَ زيدٌ،

وماتَ عمرٌو؛ إذْ لا تأثيرَ لفاعِلِهما فيهما، بل هناك مصادرُ لا يُوصفُ فاعلُها بالتَّأثيرِ أصلًا، كأحمرَّ الثَّوبُ احمرارًا، فلعلَّ قولَهُم: "المعنَى[229] المصدريُّ، هو[230] تعلُّقُ[231] القدرةِ"؛ نظرًا[232] للغالِبِ. والمعنَى المصدريُّ في نحوِ: أبيَضَّ الثَّوبُ، انتقالُه من لونِهِ الأصليِّ للبياضِ [المشاهَدِ][233]، والحاصلُ بالمصدرِ هو البياضُ المشَاهَدُ، وقِسْ. أو تقولُ[234]: موردُ التَّسميةِ[235] إلى المعنَى المصدريِّ، والحاصلُ بالمصدرِ هو[236] الفعلُ الَّذي يُقالُ[237] في اللُّغةِ أنَّ الفاعلَ حَصَّلَه، كالإماتةِ، والإحياءِ، والكسرِ، والضَّربِ[238]، فخرجَتِ الأفعالُ المطاوعَةُ، كالموتِ، والِانكسارِ، والِابيضاضِ[239]؛ لأنَّها[240] ليست مُحصِّلةً لفاعِلِها، بل هي قبولُهُ أثرَ فعلَ فاعلٍ آخرَ، كأمَاتَه اللهُ فماتَ، وبيَّضتُ الثَّوبَ فابيضَّ، وكسرتُ الحجرَ فانكسرَ. وخرجَ أيضًا ما ليس مطاوعًا بالنَّظرِ لفاعلِهِ[241] المجازيِّ الَّذي لا يُقال إنَّه حصَّلَهُ، نحو: كَسَرَ الحجرُ الزُّجاجَ؛ إذْ ليس المحصِّلُ للكسرِ الحجرُ، بلِ الشَّخصُ، والحجرُ مكسورٌ به، فلا يُقالُ في جميعِ هذه معنًى مصدريٌّ، ولا حاصلٌ بالمصدرِ بالنَّظرِ لفاعلِها[242]؛ لأنَّها بالنَّظرِ له ليست أفعالًا حقيقةً.

الخاتمةُ[243]

أُشتُهِرَ[244] أنَّ التَّحقيقَ أنَّ التَّكليفَ بالفعلِ بالمعنى[245] الحاصلِ بالمصدرِ لا بالمعنى المصدريِّ، فالواجبُ علينا الصَّلاةُ بمعنى الحركاتِ المخصوصةِ، لا بمعنى تعلُّقِ القدرةِ، ولكنَّ الَّذي يَطمئنُّ له فهمِي أنَّ التَّحقيقَ أنَّ التَّكليفَ إنَّما هو بالمعنى المصدريِّ، وذلك لأنَّه[246] لا معنًى لكونِ هذه الحركاتِ[247] واجبةً عليك من حيثُ ذاتُها، إنَّما /ل6و/ الواجبُ عليك تحصيل هذه الحركاتِ، ولا معنًى لتحصيلِها إلَّا تأثيرُك فيها، وكسبُكَ لها بقدرَتِكَ الَّذي هو المعنى المصدريُّ، فالظَّاهرُ [حينئذٍ] [248] أنَّ التَّكليفَ إنَّما هو بالفعلِ بالمعنى المصدريِّ، وإن كان خلافَ ما قالُوهُ، وأظنُّ هذا لا يخفَى عليك، وإن[249] توقَّف بعضُ المشايخِ ممَّن حضرَ مجلِسَنا في صحَّةِ التَّكليفِ بالمعنى المصدريِّ، فأجابَه بعضٌ آخرُ بأنَّ التَّكليفَ به من حيثُ ما يترتَّبُ عليه، لكن أنتَ خبيرٌ بأنَّ ما[250] يترتَّبُ عليه هو نفسُ الحاصلِ بالمصدرِ، فعلى هذا الجوابِ يكون[251] مرجعُ القولينِ بأنَّ التَّكليفَ بالمعنى الحاصلِ بالمصدرِ، والخلاف لفظيٌّ. ويُبعدُهُ قولُهم: "التَّحقيقُ أنَّ التَّكليفَ بالحاصلِ بالمصدرِ"؛ إذِ التَّحقيقُ إنَّما يُعبَّرُ به في الخلافِ

الحقيقيِّ، لكن قد علمتَ أنَّه في ذاتِهِ حسنٌ صحيحٌ، بل هو أحرَى[252] بالِاعتمادِ والتَّرجيحِ.

وَلْنَقِفْ إلى[253] هنا ضارعينَ لسيِّدنا[254] محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم أن يلطفَ بنا إلهُنا، والحمد لله ربِّ العالمين[255].

تمَّت بحمدِ اللهِ وعونِهِ على يدِ كاتِبِه[256] لنفسِهِ: على قاسم المجدليِّ الشَّافعي مذهبًا الشَّاميِّ إقليمًا، غُفرَ له ولجميعِ المسلمين. والمرجوُّ ممَّنِ اطَّلعَ على غلطةٍ أن يُصلِحَها، وله الثَّوابُ.

إنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا[257]

وكان الفراغُ من كتابةِ هذه الرِّسالةِ شهرَ رمضانَ خلا منه أيَّامٌ لسنة 1255 من الهجرة النَّبويَّة على صاحِبِها أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ.

الهوامش والتعليقات:

1- انظر: سورة النَّمل، من الآية: 30.

2- الحديث سيأتي تخريجه في قسم التَّحقيق.

3- انظر ترجمته في: تاريخ عجائب الآثار، للجبرتي 573/3، وحلية البشر، لابن البيطار 1266/3، وهديَّة العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي 358/2، وشجرة النُّور الزَّكيَّة، لمحمَّد مخلوف 520/1، والأعلام، للزَّركلي 71/7، ومعجم المؤلِّفين، لكحَّالة 68/9.

4- سَنَبو بفتح أوَّله وثانيه، ثمَّ باء موحَّدة وواو ساكنة: قرية بالصَّعيد على غربيِّ النِّيل. معجم البلدان، للحموي 261/3. وهي من أعمال مركز منفلوط بمديريَّة أسيوط، وتعرف اليوم بـ (صنبو).

5- وسببه أن جدَّه أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصَّعيد. ينظر: تاريخ عجائب الآثار 3/ 573.

6- انظر: هديَّة العارفين 2/ 358، ومعجم المؤلِّفين 11/ 183.

7- انظر: تاريخ عجائب الآثار 3/ 572.

8- انظر: سدَّ الأرب من علوم الإسناد والأدب، لمحمَّد الأمير، ص 5، وما بعدها.

9- ومنهم: الشَّيخ حسن الأبْطَحي، والشَّيخ عليُّ بن عبد الحقِّ القُوصي، والشَّيخ عليٌّ الزَّوَّالي المهدوي، والشَّيخ صالح بن عبدالجبَّار الفرشيشي، والشَّيخ مصطفي العقباوي، والشَّيخ محمَّد عبدالفتَّاح المالكي، والشَّيخ أحمد بن محمَّد الطَّهطاوي، والشَّيخ أحمد بن أحمد الشَّباسي. انظر: تاريخ عجائب الآثار 234/3، ومعجم المطبوعات، ليوسف إليان سركيس 507/1، وشجرة النُّور الزَّكيَّة 521/1، 551/1.

10- 578/1.

11- انظر: تاريخ عجائب الآثار 574/3، والأعلام 71/7.

12- في (ب): هذا تعليقٌ لطيفٌ على البسملة للأستاذ الكبير، والعلم الشَّهير، سيِّدي الشَّيخ محمَّد الأمير، نفعنا الله به وبعلومه آمين. وفي (ج): هذه رسالة للشَّيخ العالم العلَّامة، والبحر الفهَّامة الشَّيخ محمَّد الأمير على البسملة، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلَّم. وفي (د): هذه رسالة على البسملة للعالم العلَّامة والبحر الفهَّامة الشَّيخ محمَّد الأمير نفعنا الله بعلومه آمين. وفي (هـ): هذه رسالة العلَّامة الأمير على البسملة رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين.

13- (على أفضاله) ساقط من (ج، هـ).

14- (إلهي) في (د): (الله).

15- (مدبِّر) في (أ): (مدبِّرة)، وفي (د، هـ): (صمد مدبر)، والمثبت من (ب، ج) وهو الصَّواب.

16- هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاوي الأزهري، زين الدِّين، وكان يعرف بالوقَّاد، نحوي، من أهل مصر، ولد بجرجا (من الصَّعيد) سنة (838هـ)، ونشأ وعاش في القاهرة، وتوفِّي عائدا من

الحجِّ قبل أن يدخلها سنة (905هـ)، له: المقدِّمة الأزهريَّة في علم العربيَّة، ومُوصل الطُّلَّاب إلى قواعد الإعراب، وشرح الآجرُّوميَّة، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح، وشرح البردة، وغيرها. انظر: الأعلام 297/2.

17- (فلمَّا) في (أ): (لما)، والمثبت من (ب، ج).

18- (على) في (أ): (في)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ).

19- (مبتذل) ساقط من: (ب).

20- (في هذا) في (أ): (بهذا)، والمثبت من (ب، ج).

21- (ثلاثة) في (ج، د، هـ): (ثلاث).

22- زيادة من (ب، ج، د، هـ)، وهي في (د): (البحث). في (أ) بياض.

23- الحديث أخرجه ابن ماجهْ في سننه 610/1، والنَّسائي في السُّنن الكبرى 184/9، وعزاه السُّيوطي في الجامع الصَّغير لعبد القادر الرُّهَاوي في الأربعين عن أبي هريرة، ورمز له بالضَّعف. انظر: الجامع الصَّغير، ص391. وحسَّنه جماعة منهم النَّووي في الأذكار، ص 263، والمناوي في التَّيسير بشرح الجامع الصَّغير 412/2.

24- (الأبتر) في (ج، هـ): (أبتر).

25- انظر: الصِّحاح، (بتر).

26- (أنَّه) في (ج): (الَّذي).

27- هو ما حُذفت منه الأداة ووجه الشَّبه. انظر: إيضاح العبارة، لقاسم نعيم الحنفي، ص 12، ومعجم المصطلحات البلاغيَّة، لأحمد مطلوب، ص 330.

28- هي: ما كان المستعار فيها غير اسم الجنس المذكور بأن كان فعلا، أو اسما مشتقًّا، كاسمي الفاعل والمفعول، والصِّفة المشبَّهة، وأفعل التَّفضيل، وأسماء الزَّمان والمكان والآلة، أو اسم فعل، أو مصغَّرًا، أو منسوبا، أو حرفا. انظر: إيضاح العبارة، ص 43، وزهر الرَّبيع للحَمَلاوي، ص 111.

29- في (ج) بزيادة: (في كلٍّ).

30- (أبتر) في (ج، د): (البتر).

31- (منه) ساقطة من (ب).

32- الموضوع والمحمول، أي: المحكوم عليه والمحكوم به، وهما مصطلحان منطقيَّان، ويراد بهما المبتدأ والخبر، فالمشبَّه، وهو كل، وما دخل عليها، هو المبتدأ، وأشار إليه بالموضوع، والمشبَّه به، وهو أبتر، وأشار إليه بالمحمول.

33- هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الشَّيخ سعد الدِّين التَّفتازاني، الإمام العلَّامة، عالم بالنَّحو والتَّصريف والمعاني والبيان والأصليْن والمنطق وغيرها، شافعيٌّ، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، سنة 712هـ، وأقام بسرخس، وأبعده تيمور لنك إلى سمرقند، فتوفِّي فيها، ودفن في سرخس سنة 791هـ، وقيل: 792، وقيل:

793هـ. من كتبه: تهذيب المنطق، والمطوَّل، في البلاغة، والمختصر، اختصر به شرح تلخيص المفتاح. انظر: الدُّرر الكامنة لابن حجر 112/6، وبغية الوُعاة للسُّيوطي 285/2، والأعلام 219/7.

34- يعني قوله: كلُّ أمر...

35- (الَّذي هو) ساقط من (ب، د).

36- انظر: المطوَّل، ص 580، 581.

37- هو ما كانت علاقته غير المشابهة. انظر: إيضاح العبارة، ص 22، وزهر الرَّبيع، ص 105.

38- معطوف على قوله: فهو إمَّا تشبيهٌ بليغٌ...

39- (بمرتبة) في (أ، ب، ج، هـ، و): (بمرتبته)، والمثبت من (د).

40- (التَّقييد) في (أ، د): (التَّقيُّد).

41- وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنِّسبة إلى مجاز آخر، فيتجوَّز بالمجاز الأوَّل عن الثَّاني لعلاقة بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [سورة البقرة، من الآية: 235]؛ فإنَّه مجاز عن مجاز؛ فإنَّ الوطء تُجُوِّز عنه بالسِّرِّ؛ لكونه لا يقع غالبا إلَّا في السِّرِّ وتُجُوِّز به عن العَقد؛ لأنَّه مسبَّب عنه، فالمصحِّح للمجاز الأوَّل الملازمة، والثَّاني السَّببيَّة، والمعنى لا تواعدوهنَّ عقدَ نكاح. انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسُّيوطي 1534/4، وقال الخادمي – موافقا لرأي السُّيوطي –: وهو صحيح جائز. انظر: خزائن الجواهر ومحاسن الزَّواهر، ل 13.

42- (من المستعار) في (ج): (من حيث المستعار).

43- (وعرَّج) في (د): (وعزم)، وفي الهامش قال: نسخه: (وعرَّج).

44- هو: إبراهيم بن محمَّد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدِّين، ولد في أسفرايين من قرى خراسان، (سنة 873هـ)، وكان أبوه قاضيها، فتعلَّم واشتهر وألَّف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند وتوفِّي بها سنة (951هـ). له تصانيف، منها: الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح السَّمرقنديَّة، والرِّسالة الفارسيَّة في المجاز. انظر: شذرات الذَّهب 412/10 -417، والأعلام 66/1.

45- لم أهتدِ لقول عصام الدِّين هذا، وقد أشار إليه الأمير في حاشيته على الملَّوي على السَّمرقنديَّة، ولم ينسبه، انظر: ص 3، وذكره الدُّسوقي أيضا في حاشيته على مختصر السَّعد دون نسبة. انظر: حاشية الدُّسوقي على مختصر السَّعد 125/1.

46- (نُقل) في (ج): (فعل).

47- زيادة من (ج، د).

48- يريد الأصوليِّين.

49- (إن) ساقط من (ج).

50- زيادة من (ب، ج). وفي (د) قال: (وإن كان)، ثمَّ شطبها.

51- (ثانويًّا) في (ج): (قانونيًّا)، وهو خطأ.

52- انظر: بلغة السَّالك 6/1.

53- من قوله: (الَّذي لا ذَنَبَ له) في بداية المبحث الأوَّل إلى هنا ساقط من (هـ).

54- (المجاز) في (أ): (المجازي)، والمثبت من (ب).

55- (لا) ساقط من (ب).

56- (والتَّجوُّزي) في (ج): (والتَّجويزي).

57- (والمتجوَّز) في (أ، ب): (أو المتجوَّز)، والمثبت من (ج، د، هـ).

58- (تقريري) في (أ): (تقرير)، والمثبت من: (ب، ج، د، هـ).

59- (في البتر) في (أ): (أبتر)، وفي (ب): (فالبتر)، والمثبت من (ج، د، هـ).

60- (اشتُقَّ) في (أ، ب): (فاشتُقَّ)، والمثبت من (ج).

61- يعني الجمهور.

62- هو: أبو القاسم بن أبي بكر اللَّيثيِّ السَّمرقنديِّ، عالم بفقه الحنفيَّة، أديب، توفِّي بعد سنة (888هـ)، له كتب، منها: الرِّسالة السَّمرقنديَّة في الاستعارات. وحاشية على المطوَّل. انظر: الأعلام 173/5.

63- (لكن) في (ب): (لكنه).

64- سورة النَّحل، من الآية: 98.

65- انظر: مفتاح العلوم، ص 366.

66- (ليصحَّ) في (ج): (ليصلح).

67- (الاستعاذة) في (ج، هـ): (الاستعارة)، وهو تصحيف.

68- (مجازيًّا) في (د): (مجازا).

69- (الحال) ساقطة من (هـ).

70- من أوَّل النُّسخة إلى هنا ساقط من (و)، ويقدَّر السَّقط بنحو لوحة ونصف اللَّوحة.

71- هذا القول للعصام في شرحه على السَّمرقنديَّة، وليس للسَّمرقندي. انظر: الرِّسالة العصاميَّة لحلِّ دقائق السَّمرقنديَّة، لعصام الدِّين الأسفراييني، ص 82.

72- (أنَّ) في (د): (في).

73- انظر: الرِّسالة العصاميَّة لحلِّ دقائق السَّمرقنديَّة، ص 82.

74- (حشَّاه) في (أ): (محشاه). والمراد بالمحشِّي هنا الصَّبَّان.

75- (بأنَّا) في (أ): (بأنَّ).

76- (تبعيًّا) في (ج): (تبعًا).

77- (يستدعي) في (أ): (يستدعيه)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

78- (وصفهما) في (أ): (وضعهما)، وفي (هـ): (وصفها)، والمثبت من (ب، ج، د، و).

79- انظر: حاشية الصَّبَّان على الرِّسالة العصاميَّة، ص 83.

80- (أنَّ) في (د): (لأنَّ).

81- (لقولهم) في (أ): (لتوهُّم)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

82- (الواحد) في (أ): (الواحدة)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

83- (وجه) في (ب): (وجها).

84- (شبه) ساقط من (ب).

85- (للمجاز) في (أ): (المجاز)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

86- زيادة من (ب، ج، د، هـ، و).

87- (كاستعمال) في (أ، ج، د، هـ): (فاستعمال)، والمثبت من (ب، و).

88- (سببا) في (أ): (سبب)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

89- زيادة من (ج، د، هـ، و).

90- (للتَّبعيَّة) في (ب، د، هـ، و): (التَّبعيَّة).

91- (أنَّ أجزاءهما) في (ج): (إذ جزءهما).

92- زيادة من (ب، ج، د، هـ، و).

93- (تجري) في (أ) بزيادة: (فيه)، وهي زائدة.

94- (لبحث) في (هـ): (من بحث).

95- (العصام) في (ب، د، و): (عصام)، وفي (ج، هـ): (عصام الدِّين).

96- زيادة من (ب، ج، د، هـ، و)، وهي في (د): (البحث)، وفي (أ) بياض.

97- انظر: مغني اللَّبيب 137/1.

98- (معانيها) في (ج): (معانيه).

99- (جوابه) في (ج): (جوابهم).

100- (آخره) في (و): (آخرها).

101- (إلى أفراد) في (ب، د، و): (لأفراد).

102- زيادة من (ب، ج، د، هـ، و).

103- (بينها) في (ج، د): (فيها).

104- (وردت لها) ساقط من (و).

105- (للباء) في (د): (إلى الباء).

106- (ولا ينوب) في (ب): (ويعرب).

107- (أحرف) في (د): (حرف).

108- (والجزم) في (أ): (والجرِّ)، والمثبت من (ب، ج، د، و).

109- أي: يُوهم وقوع نيابة حرف الجرِّ عن حرفٍ آخر.

110- (بتضمين) في (أ): (تضمين)، والمثبت من (ب، ج).

111- البيت من الطَّويل، وينسب لأبي ذؤيب الهُذَلي، وروايةُ الدِّيوانِ:

تروَّت بمَاءِ البَحْرِ ثمَّ تنصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نَئِيجُ

ديوانه، ص 47.

112- (نئيج) في (أ): (ننيج)، والمثبت من (ب، ج، د، و).

113- زيادة من (ب، ج، د، و).

114- سورة يوسف، من الآية: 100.

115- سورة طه، من الآية: 71. قال ابن يعيش: "وأما قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، فليست في معنى "عَلى" على ما يظنُّه مَن لا تحقيقَ عنده، وإنَّما لما كان الصَّلب بمعنى الاستقرار والتمكُّن، عُدّي بـ "في". شرح المفصَّل 472/4.

116- من قوله:(كاشتراك عين بين معانيها) في بداية المبحث الثّاني ... إلى هنا ساقط من (هـ).

117- (قال) في (ب): (قاله).

118- أي: مذهب الكوفيِّين والمتأخِّرين.

119- انظر: مغني اللَّبيب، لابن هشام، ص151.

120- (حرف الجرِّ مشترك) في (هـ): (حروف الجرِّ مشتركة).

121- (نائب) في (ج، هـ): (نائبًا)، والمثبت من (ب، د، و).

122- (كان) ساقط من (د).

123- (فيه) ساقطة من (ج).

124- زيادة من (د، هـ، و).

125- (فكثيرا) في (د): (فكثير).

126- (معناها) في (أ، د، هـ): (معناه) والمثبت من (ب، ج، و).

127- (بمفهومها) في (د، هـ، و): (لمفهومها).

128- (كتبت) في (أ، د): (كتب)، والمثبت من (ب، ج، هـ، و).

129- انظر: شرح التَّلويح على التَّوضيح، للتَّفتازاني 211/1.

130- انظر: حاشية البنَّاني على متن الجلال على جمع الجوامع 3/1.

131- (و) في (أ): (أو)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

132- (الحفني) في (أ): (الحنفي)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و)، وهو الصَّواب.

133- هو: محمَّد بن سالم بن أحمد الحِفْني (أو الحِفْناوي) شمس الدِّين، فقيه شافعيٌّ، من علماء العربيَّة، ولد بحِفْنة (من أعمال بلبيس بمصر)، سنة (1101هـ)، وتعلَّم في الأزهر، وتولَّى التَّدريس فيه، وتوفِّي بالقاهرة سنة (1181هـ). من كتبه: حاشية على شرح الأشموني، وحاشية على شرح الهَمْزيَّة لابن حجر الهيتميِّ، وحاشية على شرح رسالة العضد للسَّعد، وغير ذلك. انظر: الأعلام 134/6.

134- (حاشيته) في (أ، ب، ج، د، هـ): (حاشية)، والمثبت من (و).

135- زيادة من (و).

136- (السَّمرقندي) في (أ): (السَّمرقنديَّة)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

137- (أنَّ) في (ج): (إذ).

138- (الخاص) في (أ): (الخاصَّة)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ).

139- (مستعملة) في (د): (استُعملت).

140- (للوضع) في (و): (الوضع).

141- (لأجل أن) في (ج، هـ): (لأن).

142- (خاص) في (ج): (خاصَّة).

143- (معيَّن) في (ج): (بمعيَّن)، وهو ساقط من (د).

144- (انتهى) في (أ): (بل)، وهي ساقطة من (هـ)، والصَّواب ما أثبت.

145- (انتهى بالمعنى) ساقطة من (ج، د). انظر: حاشية الحفني على شرح رسالة الوضع للسَّمرقندي، ل 14.

146- (ما وُضع) في (ج، هـ): (لم يوضع).

147- (خاص) في (ج، هـ): (خاصَّة). والعبارة من قوله: (معيَّن...) إلى هنا ساقط من (د).

148- (الكلِّي) في (ج، هـ): (يكون).

149- (من) ساقطة من (ج، هـ).

150- (له) في (هـ): (إليه).

151- زيادة من (ب، ج، د، و)، وهي في (هـ): (لأن).

152- (خاص) في (ج): (خاصَّة).

153- (العام) في (ب، و): (عام).

154- (ثمَّ) ساقطة من (ج).

155- (بالعلاقة) في (د): (في العلاقة).

156- (لم) ساقط من (د).

157- (ترى) في (ج، د، هـ) بزيادة: (أنَّ).

158- (فإنَّ) ساقطة من (ج، هـ)، وقد كتبها في (د)، ثمَّ ألغاها.

159- (حقيقته) في (ج): (حقيقة).

160- معناه عند أَهل اللُّغة: ذو الرَّحْمةِ الَّتي لا غاية بعدها في الرَّحْمةِ؛ لأَن فَعْلان بناء من أَبنية المبالغة. لسان العرب لابن منظور، (رحم).

161- (الكلِّي) ساقط من (ب).

162- انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك 313/2.

163- (العلَّامة) ساقط من (هـ).

164- (الدِّين) في (ج) بزيادة: (الحنفي). وهو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفَّار، أبو الفضل، عضد الدِّين الإيجي، عالم بالأصول والمعاني والعربيَّة، من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجونا. توفِّي سنة (756هـ)، من تصانيفه: المواقف في علم الكلام، والعقائد العضديَّة، والرِّسالة العضديَّة في علم الوضع، والفوائد الغياثيَّة في المعاني والبيان. انظر: الأعلام 295/3.

165- انظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك 313/2.

166- (كما) ساقط من (ب).

167- لفظ (الميزان) ليس في عبارة العصام.

168- كذا في جميع النُّسخ، ولعلَّه أراد: كتب أصول الفقه عامَّة؛ لأنَّ العصام قال بعد ذلك: "ومن تلك الكتب مختصر الشَّيخ ابن الحاجب".

169- (نظفر) في (ج): (ننظر).

170- (به) في (ب، د، و): (بها).

171- (أنَّه ظفر بسند. انتهى كلام العصام بالمعنى) في (أ): (أنَّه ظفر بسند كلام العصام. انتهى بالمعنى، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

172- انظر: شرح العصام على الرِّسالة الوضعيَّة، ل 24، 25

173- في هامش النُّسخة (هـ): (الموجود في كتب الميزان. شيخنا).

174- (لأفراد) في (أ): (الأفراد)، وفي (ج): (للأفراد)، والمثبت من (ب، د، هـ، و)، وهو الصَّواب.

175- في هامش النُّسخة (هـ): (من اشتراط تعدُّد الوضع أيضا).

176- هو: عليُّ بن محمَّد بن علي، المعروف بالشَّريف الجرجاني، فيلسوف، من كبار العلماء بالعربيَّة، كان علَّامة دهره، وُلد في تاكو (قرب استراباد) سنة 740هـ، ودرس في شيراز، ولما دخلها تيمور سنة 789هـ فرَّ

الجرجاني إلى سمرقند، ثمَّ عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفِّي سنة (816هـ)، له نحو خمسين مصنَّفا، منها: التَّعريفات، والحواشي على المطوَّل للتَّفتازاني. انظر: بغية الوعاة 196/2، والأعلام 7/5.

177- (على) في (أ) بزيادة: (القولين)، ولعلَّها انتقال نظر من النَّاسخ.

178- (مشتركة) في (أ، و): (مشترك)، والمثبت من (ج، د، هـ).

179- (بآلة كلِّيَّة) في (ج): (بالكلِّيَّة).

180- (مستحضرًا) في (ج، هـ): (مستحضرة).

181- زيادة من (ب، ج، هـ، و)، وهي في (د): (البحث)، وفي (أ) بياض.

182- (المبحث) في (د): البحث).

183- (مسألة) في (د): (بسملة)، وهو خطأ.

184- زيادة من (ب).

185- (مضامير) في (ج): (مظاهير)، وفي (د): (مضامر)، وفي (هـ): (تغاير).

186- (المصدري) في (أ): (المصدر)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

187- (تأثير) في (ج): (تأكُّد).

188- (نسبي) في (ب): (سببي).

189- (الحاصل) في (ج) بزيادة (لهذا).

190- (المصدري) في (أ، ب، د، هـ، و): (المصدر)، والمثبت من (ج).

191- (أعني) في (ج، هـ): (عن).

192- (والسَّكنات) ساقط من (د، و).

193- (المعنى) ساقط من (هـ).

194- (مطلق) في (ج، هـ): (مطلقا).

195- (مفعول الفاعل) في (د): (مفعول للفاعل).

196- (منه وللمفعول من حيث) سقط من (ب).

197- (أمور) في (أ، ج): (أمورا)، والمثبت من (ب، د، هـ، و).

198- (فضلاء) في (أ): (الفضلاء)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

199- في هامش النُّسخة(هـ): (أي المعنى المصدري، والحاصل به).

200- هو: حسن بن محمَّد شاه بن محمَّد شمس الدين بن حمزة الفَنَارِي، من علماء الدَّولة العثمانيَّة، يُقال له: مُلَّا حسن شَلَبِي، وُلد، ونشأ، وتوفي ببلاد الرُّوم (تركيا)، وبرع في المعقولات، وأصول الفقه، وزار الشَّام، ومصر أكثر من مرَّة. وهو حفيدُ الفَنَارِيِّ الكبيرُ محمَّد بن حمزة. توفِّي سنة (886هـ)، صنَّف كتبا، منها: حاشية على التَّلويح شرح التَّنقيح في الأصول، وحاشية على تفيسر البيضاوي، وحاشية على شـرح المطـوَّل

للتَّفتازاني، وله نظم بالتُّركيَّة والعربيَّة. انظر: الأعلام 216/2.

201- (مجاز) في (ب): (مجازا).

202- (به) في (ج، د): (بالمصدر). انظر: حاشية حسن جلبي (الفناري) على المطوَّل، ص 113، 114. وقد نقل ذلك عن جدِّه شمس الدِّين محمَّد بن حمزة الفناري في تفسير سورة الفاتحة المسمَّى عين الأعيان.

203- (أنا) في (أ): (أنَّ)، والمثبت من (ب، د، هـ، و).

204- من قوله:(والَّذي أفهمه...) إلى هنا ساقط من (ج).

205- (المصدري) في (أ، ب، د): (المصدر)، والمثبت من (ج، هـ، و).

206- (المصدري) في (أ): (المصدر)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

207- (مريدة) في (ب): (مزيدة).

208- في هامش النُّسخة (هـ): (أي استعمال العرب).

209- في هامش النُّسخة (هـ): (لأنَّهم المعتدُّ بهم في اللُّغة. شيخنا). انظر: إيقاظ همم ذوي الأبصار، للفلاني، ص55.

210- (بسم الله) في (ج، هـ) بزيادة (الرَّحمن الرَّحيم).

211- (أو نفس) في (أ، ب): (ونفس)، والمثبت من (ج، د، هـ).

212- (المذكورة) ساقطة من (ج).

213- (بالأذن) في (ج): (بالذَّات).

214- (مجازًا) في (أ، ب): (مجاز)، والمثبت من (ج، د، هـ، و)، وفي(ب) بزيادة (فتجوَّزوا).

215- (كلِّها) ساقطة من (ج، هـ)، وقد كتبها في (د)، ثمَّ ألغاها.

216- (بسملة) في (أ): (البسملة)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

217- (المصدري) في (أ): (المصدر)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

218- (المصدري) في (أ، ب، د، و): (المصدر)، والمثبت من (ج، هـ).

219- عليُّ بن أحمد بن مكرم الصَّعيديُّ العدويُّ، فقيه مالكيٌّ مصريٌّ، كان شيخَ الشُّيوخ في عصره، وُلد في بني عديٍّ (بالقُرب من منفلوط) سنة (1112هـ)، وتوفِّي في القاهرة سنة (1189هـ). من كتبه: حاشية على شرح ابن أبي زيدٍ القيروانيِّ، وحاشية على شرح القاضي زكريّا على ألفيَّة العراقيِّ في المصطلح، وحاشية على شرح السُّلَّم للأخضري. انظر: الأعلام 260/4.

220- في هامش النُّسخة (هـ): (وهو غير صحيح. من خطِّ شيخنا حفظه الله).

221- في هامش النُّسخة (هـ): (هيئة العضو، والشّخص المتحرِّك. من خطِّ شيخنا).

222- (ربما) في (أ): (دائما).

223- (التَّعقيد) في (د): (التَّقيُّد)، وفي (هـ): (التقييد). انظر: حاشية حسن جلبي (الفناري) على المطوَّل، ص113، 114.

224- (عن) في (أ): (عند)، والمثبت من (أ، ج، د، هـ، و).

225- (المصدر) في (ج): (المصدري).

226- (حقيقة) في (ب): (حقيقي).

227- زيادة من (ج، هـ، و).

228- زيادة من (ب، ج، د، هـ، و).

229- (المعنى) في (أ): (معنى)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

230- (هو) في (أ): (وهو)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

231- (تعلُّق) في (أ): (تعليق)، والمثبت من (ج، د، هـ).

232- (نظرا) في (ب، و): (نظر).

233- زيادة من (د).

234- في هامش النُّسخة (هـ): (عطفٌ على قوله: فلعلَّ. اهـ).

235- (التَّسمية) في (أ): (الصِّفة)، وفي (ج، د، و): (القسمة)، والمثبت من (هـ).

236- (هو) في (أ): (وهو)، والمثبت من (ب، ج).

237- (يقال) في (ب، و) بزيادة: (له).

238- في هامش النُّسخة (هـ): (المراد منه الفعل اللُّغوي).

239- (الابيضاض) في (أ): (الانبضاض)، وفي (ب): (الانبياض)، والمثبت من (ج، د، هـ، و).

240- (لأنَّها) في (أ): (لأنَّه)، والمثبت من (ب، ج، د).

241- (لفاعله) في (ب): (إلى فاعله).

242- (لفاعلها) في (ب، ج، د، هـ): (لفاعلهما).

243- (الخاتمة) في (أ): (خاتمة)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

244- (اشتهر) في (أ): (المشهور)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

245- (بالمعنى) ساقط من (ب).

246- (لأنَّه) في (ب، و): (أنه).

247- (الحركات) في (أ): (الحركة)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

248- زيادة من (ج، د، هـ، و).

249- (وإن) في (أ): (وإذ)، والمثبت من (ب، ج، د، هـ، و).

250- (ما) في (ب): (الَّذي).

251- (فعلى هذا الجواب يكون) في (ب): (فعلى هذا يكون الجواب).

252- (أحرى) في (ج، د، هـ): (الحريُّ)، وفي (و): (حريٌّ).

253- (إلى) ساقطة من (ج، هـ).

254- (لسيِّدنا) في (د، و): (بسيِّدنا).

255- (أن يلطف بنا إلهنا، والحمد لله رب العالمين). ليس في (ب). وفي (ج): (أن يلطف بنا إلهنا، والحمد لله رب العالمين، تمَّت هذه... وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمد لله ربِّ العالمين). وفي (د): "أن يلطف بنا إلهنا، وأن يغفر لنا وللمسلمين أجمعين آمين. تمَّت على يد الفقير الحقير شاكر بن محمَّد قالي النَّابلسي غفر الله له وللمسلمين، والحمد لله ربِّ العالمين). وفي (هـ): (أن يلطف بنا إلهنا، والحمد لله رب العالمين. تمَّت على يد الفقير عبدالرَّحمن ابن الشَّيخ عبدالرَّحمن الشَّيخ البحيري)، وفي (و): (أن يلطف بنا إلهنا، وأن يغفر لنا وللمسلمين، والحمد لله ربِّ العالمين. تمَّت هذه الرِّسالة الطَّريفة بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه في يوم السَّبت المبارك، ثماني أيام خلت من شهر صفر الخير المبارك الَّذي هو من شهور سنة 1261على يد كاتبها الفقير إلى الله تعالى عمر خطَّاب، غفر الله له والمسلمين آمين آمين).

256- في (ب): على يد كاتبها أحمد حسن ...

257- في (أ): إن تجدْ عيبًا فسُدَّ الخلا قل جل ملا فيها عيب وعلا

المصادر والمراجع:

1. **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1426هـ.
2. **الأذكار المنتخبة من كلام سيِّد الأبرار صلَّى الله عليه وسلَّم**، يحيى بن شرف النَّووي، تخريج وفهرسة: عصام الدِّين الصَّبابطي، دار الحديث القاهرة، 1424هـ، 2003م.
3. **الأعلام**، خير الدِّين بن محمود الزِّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15/ 2002م.
4. **إيضاح العبارة مختصر تحقيق العبارة شرح رسالة الاستعارة**، الشَّيخ قاسم نعيم الحنفي، دار النُّور المبين، الأردن، ط1434/1هـ، 2013م.
5. **إيضاح المكنون**، مصطفى بن عبدالله الرُّومي، دار الفكر.
6. **إيقاظ همم ذوي الأبصار**، صالح بن محمَّد الفلاني، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ.
7. **بُغية الوُعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة**، عبد الرَّحمن السُّيوطي، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت.
8. **بلغة السَّالك لأقرب المسالك**، أحمد الصَّاوي، ضبطه وصحَّحه: محمَّد عبد السَّلام شاهين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1415هـ، 1995م.
9. **تاريخ عجائب الآثار في التَّراجم والأخبار**، عبد الرَّحمن بن حسن الجَبَرْتي، دار الجيل، بيروت.
10. **الجامع الصَّغير، في أحاديث البشير النَّذير**، جلال الدِّين بن أبي بكر السُّيوطي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1425/2هـ، 2004م.
11. **التَّيسير بشرح الجامع الصَّغير**، زين الدِّين عبد الرَّؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشَّافعي، الرِّياض، ط1408/3هـ، 1988م.
12. **حاشية الأمير على الملَّوي على السَّمرقنديَّة**، المطبعة العامرة، القاهرة، 1308هـ.
13. **حاشية البنَّاني على متن الجلال على جمع الجوامع**، عبد الرَّحمن بن جاد الله، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع.

14. **حاشية حسن جلبي (الفناري) على المطوَّل**، مطبعة شركة الصَّحافيَّة العثمانيَّة، 1309هـ.

15. **حاشية الحفني على شرح رسالة الوضع للسَّمرقندي**، مخطوط، منه نسخة بجامعة الملك سعود، بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ورقمها 5461.

16. **حاشية الدُّسوقي على مختصر السَّعد**، محمَّد بن أحمد بن عرفة، تح: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2011م.

17. **حاشية الصَّبَّان على الرِّسالة العصاميَّة**، محمَّد بن علي الصَّبَّان، المكتبة الهاشميَّة، تركيا، ط2012/1م.

18. **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك**، تح: طه عبد الرَّؤوف سعد، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة.

19. **حلية البشر في تاريخ القرن الثَّالث عشر**، عبدالرَّزَّاق البيطار، تح: محمَّد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط1413/2هـ، 1993م.

20. **خزائن الجواهر ومحاسن الزَّواهر (شرح البسملة)**، محمَّد بن محمَّد بن مصطفى الخادمي، نسخة مخطوطة بمعهد الثَّقافة الشَّرقيَّة بجامعة طوكيو، اليابان 1002.

21. **الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة**، أحمد بن علي العسقلاني، تح: محمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد، الهند، 1392هـ، 1972م.

22. **ديوان أبي ذُؤيب الهُذَلي**، شرحه: سوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1419/1هـ، 1998م.

23. **الرِّسالة العصاميَّة لحلِّ دقائق السَّمرقنديَّة**، عصام الدِّين الأسفراييني، المكتبة الهاشميَّة، تركيا، ط2012/1م.

24. **زهر الرَّبيع في المعاني والبيان والبديع**، أحمد الحَمَلاوي، تح: مجدي فتحي السَّيِّد، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة.

25. **سدَّ الأرب من علوم الإسناد والأدب**، محمَّد الأمير، مطبعة حجازي، مصر، ط2.

26. **السُّنن الكبرى**، أحمد بن شُعيب النَّسائي، قدَّم له: د. عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط1421/1هـ، 2001م.

27. **سنن ابن ماجَهْ**، محمَّد بن يزيد، تح: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
28. **شجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة**، محمَّد بن محمَّد ابن سالم مخلوف، علَّق عليه: عبد المجيد خيَّالي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1/ 1424هـ، 2003م.
29. **شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب**، عبد الحيِّ بن أحمد (ابن العماد)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1414/1هـ، 1993م.
30. **شرح التَّلويح على التَّوضيح**، مسعود بن عمر التَّفتازاني، ضبطه: زكريَّا عميرات، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1.
31. **شرح العصام على الرِّسالة الوضعيَّة**، مخطوط، منه نسخة بجامعة الملك سعود، بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ورقمها 2173.
32. **شرح المفصَّل يعيش بن علي بن يعيش**، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1422هـ، 2001م.
33. **الصِّحاح**، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1990/4م.
34. **لسان العرب**، محمَّد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط1.
35. **معجم البلدان**، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.
36. **معجم المصطلحات البلاغيَّة**، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان، بيروت، 2007م.
37. **معجم المطبوعات**، يوسف إليان سركيس، دار صادر، بيروت، مصوَّرة عن طبعة مطبعة سركيس بمصر 1346هـ، 1928م.
38. **معجم المؤلِّفين**، عمر رضا كحَّالة، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1414هـ، 1993م.
39. **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، عبدالله بن يوسف بن هشام، تح: د. مازن المبارك، محمَّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6/ 1985م.
40. **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر السَّكَّاكي، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1407/2هـ، 1987م.
41. **هديَّة العارفين**، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر.